أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢٥

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

لجنة الخدمات: شخصيات حكومية متنفذة وراء الاستيراد العشوائي للسيارات

اقتصاديــون يطالبــون بوضــع حــدٍّ للظاهــرة الخطيرة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اختناق مروري مزمن في شوارع بغداد (أرشيف)

اتهم نائب رئيس لجنة الخدمات النيابية والنائب عن التحالف الوطني جواد الحسناوي، شخصيات حكومية متنفذة وراء عدم تنظيم استيراد السيارات ودخول أعداد كبيرة إلى البلاد، مشيراً إلى أن السياسيين أغلبهم أصبحوا تجاراً للسيارات، فلا يمكن لأي جهة أن تتخذ قراراً لمنع أو الحد من الفوضى في الاستيراد.

وقال الحسناوي في تصريح لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء) أمس: إن أغلب السياسيين المتنفذين في الحكومة أصبحوا تجاراً ويستوردون السيارات مما أدى إلى عملية فوضى في الاستيراد ودخول أعداد كبيرة من السيارات إلى العراق، مؤكداً نتيجة ذلك لا يمكن لأي جهة أن تتخذ قراراً لمنع أو الحد من الاستيراد العشوائي.

وذكر نائب رئيس لجنة الخدمات والإعمار في البرلمان أنه في الأيام القادمة ستتدخل اللجنة البرلمانية لوضع دراسات ومقترحات للحكومة للحد من الاستيراد العشوائي. وأضاف الحسناوي: أن اغلب السيارات التي دخلت العراق مستوردة من مناشئ رديئة وغير رصينة، وتابع: أن الشارع العراقي سواء في بغداد أو المحافظات ممتلئ بالسيارات وغير قادر على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة مما يسبب اختناقات مرورية.

وأشار الحسناوي إلى أن أغلب الطرق في العراق تم إنشاؤها منذ السبعينات من القرن الماضي.

من جانب آخر أكد اقتصاديون أن السبب في كثرة السيارات هو نتيجة الاستيراد العشوائي وغير المدروس منذ العام ٢٠٠٣. وقال رئيس إتحاد رجال أعمال العراق حميد العقابي إن إغراق السوق بالسيارات يعود الى قلة الضرائب الكمركية الموضوعة لاستيراد السيارات وعدم وجود ضوابط وأسس تنظم دخولها العراق.

وشدد العقابي على ضرورة وجود موازنة لما يحتاجه الشارع العراقي من السيارات لكي لا تهدر الثروة الوطنية، مطالبا بـ (تسقيط الموديلات القديمة) إلى حد (١٩٩٥) لتقليل الأضرار البيئة والازدحام المروري. فيما أشار الخبير الاقتصادي باسم جميل في تصريح صحفي إلى أن الشركة العامة للسيارات تستورد أعداداً كبيرة من السيارات وبشكل عشوائي وبدون ضوابط ولم تأخذ بنظر الاعتبار الاختناقات المرورية وطاقة الشارع الاستيعابية واستهلاك الوقود للسيارات.

ودعا جميل إلى إيجاد لجنة تنسيقية وتخطيطية عليا تقودها وزارة التخطيط بالتنسيق مع مديرية المرور العامة وجهات أخرى كوزارة الداخلية ووزارة النقل والمواصلات لإجراء تعداد لعدد من السيارات في العراق وبعدها يتم معرفة كم محطة وقود نحتاج لتقليل الهدر في الوقود.

في حين دعا الخبير الاقتصادي غازي الكناني في تصريح سابق (للوكالة الإخبارية للإنباء) الحكومة إلى إيجاد تنظيم خاص باستيراد السيارات، مشيراً إلى أن هناك فوضى واضحة مما يؤدي إلى هدر كبير في الثروة الوطنية.

وأضاف الكناني: صحيح أن هناك حرية في التجارة لكن يجب أن تكون لها ضرورياتها وأخلاقياتها، داعياً الى تشجيع النقل الجماعي كما هو حاصل في أغلب دول العالم بما فيها أميركا التي تعتبر من أكبر منتجي السيارات.

وذكر الخبير الاقتصادي أن من الممكن تفعيل معامل الإسكندرية السابقة والاتفاق مع شركات دولية لصناعة السيارات وفتح ورش عمل صيانة، مما يوفر فرص عمل للعاطلين وتشغيل أيدي عاملة كبيرة في البلد.

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في تصريح لمراسل (الوكالة الإخبارية للإنباء): إن استيراد الأعداد الكبيرة من السيارات اثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي. وأضاف الصوري أن الحكومة تشجع الموظفين والمواطنين على امتلاك هذه السيارات من خلال تخصيص مبالغ طائلة لاستيراد سيارات للمسؤولين الحكوميين وموظفي دوائر الدولة والمواطنين (العاطلين عن العمل) والدعوة لشراء هذه السيارات بالأقساط.

وطالب الخبير الاقتصادي بان يتم الاهتمام بعملية التلوث الحاصلة من السيارات القديمة وأن تكون هناك ضوابط لتنظيم هذا الاستيراد العشوائي.

وفي تصريح سابق أكد المتحدث باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن الأجهزة الأمنية في بغداد، ستعمل على إيجاد حلول للزحام الذي تشهده شوارعها، من خلال فتح بعض الطرق الرئيسية وتقليل عدد نقاط التفتيش الموجودة في عدد كبير من مناطق العاصمة.

ويضيف عطا: "أن قيادة عمليات بغداد وضعت خطة متكاملة لإنهاء الزحام الذي تشهده شوارع العاصمة العراقية بغداد، ستؤدي إلى تخفيف الزحام بشكل كبير"، موضحا أن "الخطة تتضمن فتح عدد من الطرق الرئيسة في جانبي الكرخ والرصافة التي أغلقت خلال السنوات الماضية، ورفع الكتل الكونكريتية في بعض الشوارع الرئيسية".

ويشير عطا إلى أن "كل الصعوبات التي تواجه سكان بغداد أثناء تحركهم في شوارعها للتنقل إلى وظائفهم أو الذهاب لتأدية حاجاتهم، ستنتهي مع استقرار الأوضاع الأمنية بشكل كامل في مناطق العاصمة العراقية بغداد كافة.

المركزي: موازنة ٢٠١١ تمكنت من تنمية القطاع النفطي

□ بغداد/ آكانيوز

أعلن البنك المركزي العراقي، أول من أمس، أن موازنة عام ٢٠١١ حققت التنمية في مجال القطاع النفطي في البلاد.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "موازنة عام ٢٠١١ حققت التنمية المرجوة منها في مجال القطاع النفطي واستطاعت النهوض في مشاريعه بصورة جيدة". وأضاف أن "موازنة عام ٢٠١١ كانت موازنة تمهيدية لموازنة عام ٢٠١٢ واستطاعت استقطاب مقاولات دولية وشركات عالمية معروفة للعمل في العراق وكسر الحصار الاقتصادي".

وتابع أن "موازنة عام ٢٠١١ نفذت بصورة صحيحة وهي متمشاية مع السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي العراقي وترجمة التفاعل بين السياسة النقدية والمالية".

ويسعى العراق إلى رفع مستوى إنتاج النفط إلى ٣ ملايين ب/ي بعد أن أقام ثلاث جولات لرفع مستوى إنتاجه.

وتشير الأرقام الحكومية إلى أن موازنة العراق للعام المقبل ستبلغ ١٣١ تريليون دينار عراقي (نحو ١١٢ مليار دولار) بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي، وبعجز قدره ٢٣,٣ ترليون دينار عراقي (٢٠ مليار دولار).

باحث: العراق قادر على استخدام القوالب العازلة في بناء المجمعات السكنية

□ البصرة/ المدى

أكد باحث ومبرمج في شركة نفط الجنوب عبدالله ريسان أن العراق قادر على استخدام القوالب العازلة في بناء المجمعات السكنية الناتجة من مادة البنزين والميثان المتوفرة محليا لكونها تدخل في توفير (٥٠٪) من الطاقة التي تذهب للتبريد والتدفئة.

وأوضح ريسان في تصريح صحفي أمس "يمكن تطبيق القوالب العازلة في العراق إما عن طريق استيرادها أو عن طريق إنتاجها من خلال مادة الميثان والبنزين المتوفرة محلياً"، مشيراً إلى أن هذه القوالب تخفف بنسبة (٥٠٪) من الاستهلاك للطاقة سواء التدفئة او التبريد وهي تقدم أيضاً بناء أفضل من حيث الجودة والنوعية".

وأضاف ريسان: "أن اغلب دول المنطقة استخدمت هذه القوالب في بناء مجمعاتها السكنية لذلك أتوقع العراق باستطاعته أيضاً استخدامها أما عن طريق استيراد مادة البوسارين الجاهزة من الخارج وغير المتوفرة محلياً وأما عن طريق إنتاجها من المواد الأولية لمخلفات النفط الموجودة في العراق، لافتاً إلى أن استخدامها سيعمل على استقطاب المستثمرين من اجل إنتاجها و بنائها أي إنها ستعطي فرص واعدة اقتصادياً.

الدايني: لن نتأثر بالركود الاقتصادي لعام ٢٠١٢

□ بغداد/ المدى

أكدت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ناهدة الدايني أن عام ٢٠١٢ سيشهد ركوداً اقتصاديا في أنحاء العالم كافة، مشيرة إلى أن العراق لن يتأثر بها كباقي الدول لكونه يمتلك طاقة نفطية كبيرة.

وأوضحت الدايني في تصريح صحفي أن عام ٢٠١٢ سيشهد ركوداً اقتصادياً في الدول العربية والعالمية كافة ولكن لن يؤثر على العراق بصورة مباشرة بسبب ما يمتلكه من طاقات نفطية تساعده على الاكتفاء الذاتي، مستدركة "هذا لا يعني انه لن يتأثر بالأزمات الاقتصادية ولكن اقل تأثيراً من بقية الدول لما يمتلكه من استثمارات وفرص واعدة خلال السنوات القادمة".

وأشارت الدايني إلى إن العراق يعتبر من اضعف الدول الضعيفة اقتصادياً بسبب الحروب التي أثرت على البنية التحتية الداخلية ولو نلاحظ ما حدث في تونس ومصر عند استبدال الأنظمة الداخلية لم تتأثر اقتصادياً ولم يحدث انهيار في الصناعة والزراعية، إما العراق هو بحاجة إلى عشرة سنوات لإعادة ما تم تدميره في الحرب فانه الآن يستورد حتى الماء من دول لا تمتلك انهرا."

ويذكر أن الركود الاقتصادي يعكس انخفاضا بالناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي للدولة، ويعمل على زيادة البطالة وانخفاض الإنتاج الصناعي وانخفاض تجارة التجزئة، حيث يبدأ بعد أن يصل النشاط الاقتصادي إلى أوجه، وينتهي بعد أن يصل الاقتصاد إلى أدنى درجة في النمو.

كركوك: ٥٢٥ مليار دينار حجم موازنة العام المقبل

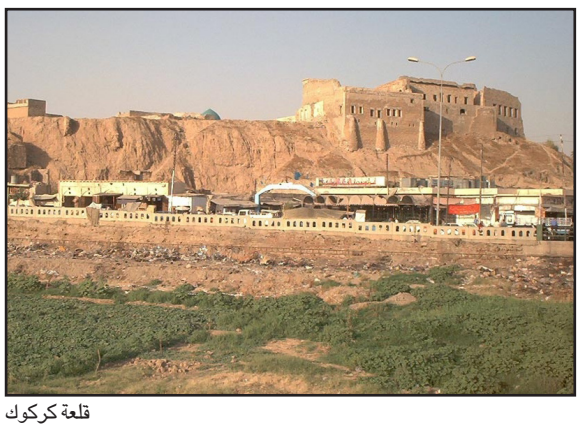

قلعة كركوك

كركوك/ وكالات

أعلن عضو في لجنة المشاريع بمجلس محافظة كركوك، أن ميزانية المحافظة للعام المقبل تقدر بنحو ٥٢٥ مليار دينار عراقي بضمنها عائدات البترودولار، مشيراً إلى أن المجلس ناقش المشاريع المقرر تنفيذها ضمن تلك الميزانية في المحافظة.

وأفاد دلشاد بيروت لوكالة (آكانيوز)، بأن "ميزانية كركوك للعام المقبل تقدر بنحو ٥٢٥ مليار دينار عراقي بضمنها عائدات البترودولار"، لافتاً إلى "مناقشة مجلس المحافظة اليوم (أمس) المشاريع المقرر تنفيذها في كركوك ضمن تلك الميزانية".

وأضاف بيروت أن "رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أبدى موافقته على صرف عائدات البترودولار لمحافظة كركوك للعام المقبل أسوة بالعام الحالي"، مشدداً على أن "بالإمكان تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية في كركوك بتلك العائدات".

وذكر عضو مجلس كركوك أن "لجنة المشاريع في المجلس أعدت قائمة بالمشاريع المقترح تنفيذها خلال العام المقبل"، منوهاً إلى أن "المجلس سيناقش تلك المشاريع في وقت لاحق بهدف المصادقة عليها".

وكان مجلس النواب العراقي قد صادق على تخصيص مبلغ دولار واحد للمحافظات المنتجة للنفط عن كل برميل منتج ودولار عن كل برميل مصفى، ودولار واحد مقابل إنتاج كل ١٥٠ متر مكعب من الغاز الطبيعي، في إطار ما أصطلح على تسميته بعائدات البترودولار.

وتقع مدينة كركوك، مركز محافظة كركوك على بعد (٢٥٥ كم شمال شرقي العاصمة العراقية بغداد)، وهي من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية ببغداد وحكومة إقليم كردستان.

وزارة الإعمار والإسكان تختتم مؤتمرها العلمي السنوي بمناسبة يوم الإسكان

□ بغداد/ المدى

اختتمت وزارة الأعمار والإسكان مؤتمرها العلمي السنوي بمناسبة يوم الإسكان العربي والموئل العالمي وتحت شعار (القطاع الخاص شريك أساسي في توفير السكن الملائم) وعلى مدى يومين.

ونقل بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه أمس كلمة الوزير محمد الدراجي التي ألقاها نيابة عنه الوكيل الأقدم استبرق الشوك والتي جاء فيها إن "المؤتمر يهدف إلى عرض انجازات الوزارة وإتاحة الفرصة للأساتذة والباحثين والخبراء والمهتمين لتقديم البحوث والدراسات التي تساهم في توفير السكن الملائم للجميع وإعمار العراق وتبادل الخبرات والتعرف على آخر المستجدات في مجال السكن والبيئة كما ركز المؤتمر على آلية التعاون مع مؤسسات الدولة لغرض تهيئة المستلزمات والظروف المناسبة لبناء المجمعات السكنية وتوفير المنازل وجعل السكن متاحا للجميع".

من جانبه، أشار وكيل الوزارة فالح العامري في كلمته إلى التحديات الكبيرة التي تواجه الوزارة بالنهوض بمستواها في تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان بالتعاون مع الوزارات القطاعية الأخرى، مشددا على ضرورة تحمل الآخرين مسؤولياتهم كما تطرق إلى سياسة الوزارة في تطوير شركاتها العاملة والعمل على إعادة تطويرها وبما يتلاءم مع سياسة الإصلاح الاقتصادي.

خبير: استمرار الحكومة بالسياسة الاقتصادية الحالية سيؤدي إلى مشاكل خطيرة في البلد

□ بغداد/ الإخبارية

انتقد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري السياسة الاقتصادية المعمول بها من قبل الحكومة المركزية كونها لا تعطي الدور الرئيسي والفاعل للقطاعات الاقتصادية الأخرى للمساهمة في النهوض للاقتصاد العراقي.

وقال الصوري لو استمرت هذه السياسة ستؤدي إلى مشاكل خطيرة في البلد.

وأضاف الصوري في تصريح لمراسل (الوكالة الإخبارية للإنباء) أمس الأربعاء: أن السبب الرئيسي لعدم إعطاء الفاعلية الكاملة للقطاعات الاقتصادية كالصناعي والزراعي والسياحي وحتى الاستثمار يعود إلى السياسة الاقتصادية غير الواضحة والمفهومة من قبل الحكومة، مشيراً إلى أن هذه السياسة لو استمرت ستؤدي الى مشاكل وخطوط حمر لا يمكن تجاوزها.

وأشار إلى أن سياسة الدولة للقضاء على البطالة من خلال التوظيف الحكومي غير صحيحة إلا من خلال تفعيل القطاع الخاص ليأخذ دوره ومن المؤمل أن يقضي على البطالة في العراق.

وأضاف الصوري: لدى وزارة التخطيط خطة اقتصادية متكاملة لو تم تطبيقها ستحقق نتائج مرضية للاقتصاد العراقي لكن لا يتم العمل بها من قبل الحكومة، وتابع في القول: هناك مخططات كثيرة لخصخصة المشاريع العملاقة.

انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية بنسبة ٠,٧٨ % في جلسة أمس

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة الأربعاء بنسبة ٠,٧٨ بالمئة مسجلا ١٤٥,٥٦ نقطة.

وذكرت نشرة السوق أنه "جرى خلال الجلسة تداول أسهم ٣٨ شركة مساهمة من أصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا، ارتفعت أسعار أسهم ١٤ شركة، وانخفضت أسعار أسهم ١٦ شركة منها، فيما حافظت ٨ شركات على أسعار أسهمها"، مبينة "تجاوز عدد الأسهم المتداولة في جلسة اليوم مليارا و٥٠٩ ملايين سهم بقيمة مليارين و٧١٨ مليون دينار، تحققت من خلال تنفيذ ٧٠٦ عقود تداول".

وأضافت النشرة "شهد القطاع المصرفي تداول أسهم ١١ شركة، انخفضت أسعار أسهم ٦ شركات، وارتفعت أسعار أسهم ٣ شركات، فيما حافظت شركتان على أسعار أسهمهما، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لها مليارا و ٢٨٠ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليارين و١٣٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٤٥٢ عقد تداول".

وأشارت إلى أن "القطاع الصناعي شهد تداول أسهم ٩ شركات، انخفضت أسعار أسهم ٥ شركات، وارتفعت أسعار أسهم ٣ شركات منها، فيما حافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ١٧٧ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٤٤ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٤٠ عقد تداول".

وأوضحت النشرة "شهد قطاع الفنادق تداول أسهم ٦ شركات، انخفضت اسعار اسهم شركة واحدة، و ارتفعت أسعار أسهم ٣ شركات، فيما حافظت شركتان على اسعار أسهمهما، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٥ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ١٤١ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٨ عقد تداول".

وبينت أن "قطاع الخدمات شهد تداول أسهم ٥ شركات، ارتفعت أسعار أسهم شركتين، وانخفضت أسعار أسهم شركتين آخرين، وحافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٣٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٦٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٧١ عقد تداول".

ونوهت إلى "تنفيذ ٢٢٩ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات الصناعة والمصارف والخدمات والفنادق، فيما جرى تنفيذ ٦٩ عقد بيع في قطاعي المصارف والفنادق".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح